الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا يناقض
هذا كلامه بعد التسمح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاثة
اسانيد وانه مسلم فما اراده الشارح في دفع التناقض من تحقق الاسناد
وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير
لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا الا تشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال ومورد اهله
ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتصار وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم
ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال
ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فهم لما كان عند
المناظرة وتنبيها عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر من وجوه
الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد
انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد
علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير فاعل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت ثم
بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد
بالاسناد في الدرجة الاولى انما اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا
كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه انما هو مع الخبر
لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه

مسند الى

١٠٧

مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كيف اما يقال الفعل مع ضميره
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنونة بالخصوصية
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا
اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل
وعامله فلا بد هاهنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد
بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع
انه المنصوص على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع
ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار
على الثلاثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد
ولم يلتفت اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود
فما ذاك تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي نحو اختياره عن نحو انا عرفت
مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فتوجيهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد
الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار يكون
لا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)